

وجوده فلا يبعد سقوطه اذا تعصير منه ولو انتهى الى المنزل  
في اخر الوقت ولا يعلم ما في حد الغوث لكنه يجوز ولو طلبه على وجه  
المعتبر في الطلب خرج الوقت فصل يستطاعه النووي في هذه الحالة  
ما يفوت الوقت من اصل الطلب او بعض معتبرا انه لانه اذا  
سقط حصه الماء المتيقن فسقط طلب غير المتيقن فسقط  
طلب غير المتيقن اولى ففيه نظر والوجه السقوط لكن ينبغي تقييد  
بغير ما ياتي طلبه حال السير كالفتيش في رحله لان تاخير  
تعصير وخرجه بالامن على ما ذكره الوفاق على انه فيمنه فينتيم  
اي بلاقضا على ما تقدم بيانه قال الشيخان بعد ذكر هذه  
المراتب وما يتعلق بها هذا في المسافر اما المقيم فلا يجوز له  
التيمم وان خاف فوت الوقت لو سعى الى المالا انه لا بد من القضا  
انتهي وفيه نص يح باسراع تيممه ووجوب السعي الى الماء  
وان كان فوت حد القرب لكن ينبغي ان محله ما لم يوجد سعيه  
الى المسافر او الالم يلزمه السعي اليه اخذ من قوله فيمنه ان  
ببادية لا ما يباله لا يلزمه الانتقال عنها وصل يجب عليه  
عند توهم الماء المتروك الى حد الغوث وان خرج الوقت كما هو  
قضية التحليل المذكور فيه نظر نعم حيث خشي في الطلب على  
نفسه او نحوها فينبغي ان له التيمم بلاقضا اخذ ما تقدم  
في مسابيل السبع والسقينة وكونها والرابع **فقد استعمله**  
اي الماء المحتاج اليه في الطهارة كله او بعضه للجوع عند حسا كالتيمم  
فقد او لم يجزه بعد الطلب ولا يجوز الشرب والانتحاب  
او الاقتراض او الاقتراض ولا الة الاستقامت نحو البيد ولا يجوز  
العارية او الايجار او منعه منه نحو سبع او عدو او شرعا

كان

كان خشي منه زيادة الرض او حدو ثم احتاج اليه لعطش حيوان  
محترم او اليتمنه لموتة محترم له وان لم يكن معه وكذا الغيرة  
ان عدم نفعته او ذين ولو موجودا لله اولادهم تبيع او تجبر  
اليه الة الاستقامت لا زيادة عليه من المثل او اجرتة ومن هذا  
القسم ما منعه من الماء وديعة او رهنا او غصبا والمسبل الحابية  
بطريق سول على انه مسبل للشرب او لم يعلم كما هو ظاهر كلام الروضة  
نظرا للغالب والصهاح المجهول انما الشرب والانتفاع قال ابن عبد  
السلام ينبغي ان يتوضا منها الحابية و فرقا القامولي بان الظاهر  
من الحابية الاقتصار على الشرب بخلاف الصهاح والمتمم فيها الحكيم  
الفرق والترابين وفي الحاحم عن العبادي انه لا يجوز حمل شيء من السبل  
الي غير ذلك المجل لا الواجح لو احده طعاما لياكله لا يجوز لاحد  
حمل الحبة منه ولا صرفه الي غيره ذلك الاكل قال وفي هذه التضييق  
شديد وعمل الناس على خلافه من غير فكر انتهى والمخج هنا  
ايضا يحكي الفرق والترابين سوا في جميع ما ذكره المقيم والمسافر في هذا  
الشرط اعني قوله السابق وجود العزم بسفر او مرض ففي جعلها  
شرطين لتسح لا ينبغي بل وفي جعل الطلب شرطا ايضا لان الشرط  
حقيقة فقد الماحسا او شرعا والطلب محقق له فالشرط في الحقيقة  
ثلاثة العزم الماحسا وشرعا ودخول وقت الصلاة والتراب  
الاى واما قوله **واعوازه** اي الماء اي فقه **بعد الطلب** فهو  
من تيمم الشرط الثالث اشارة الى ان مجرد الطلب لا يكفي في جواز التيمم  
اذ قد ينسب عنه وجود المابل انما يجوز اذا لم يوجد الماء ولو ذكر  
عقده كان اوضح **الخامس التراب الطاهر** اي الطهور وان اخذ  
من ظهر كلب لم يعلم انقاله به مع ترطب احد حاله كونه **لغيباس**